الفصل الثانى عشر

الطـريـــق المســـدود

إن فشل ديرفيو فى أن يحل محل أوبنهايم كمتعاقد على قروض الخديوى كان مخيبًا لآماله دون شك، ولكنه لم يكن كارثة. ففى ذلك الوقت كان شاغل ديرفيو الرئيسى هو أن يعيد تنظيم شركته على أساس جديد وأن يستعيد مركزه المرموق عام ٦٣ - ١٨٦٤. ومهما بدت محاولته الفاشلة فى سوق المالية الدولية مبشرة فى أولها، إلا أنها لم تكن أكثر من نشاط تكميلى.

واستهدفت خطته الجديدة تحقيق الاندماج بين شركة إدوارد ديرفيو وشركاه وبين الشركة الزراعية والصناعية بمصر، وهى شركة لا يدل اسمها على حقيقتها لأنها لم تكن زراعية أو صناعية. إن الشركة الزراعية - كما كانت تدعى - هى وليدة فترة رواج القطن، وهى شركة منحوسة الحظ بلا توجيه، استغلها مؤسسوها ومنشئوها إلى حد أنه بعد عامين من إنشائها (أى فى ١٨٦٦) - تحولت إلى هيكل ليس إلا. وكان ديرفيو رئيس مجلس إدارتها.

وعندما أنشئت الشركة عام ١٨٦٤ كانت حلم (أنطوان لوكوفيتش) الذى أصبح حقيقة - وهو مهندس نمسوى أقام فى مصر منذ عهد محمد على، وفتح محجرًا يتعهد بتقديم الأحجار إلى شركة القناة - وكانت فكرة لوكوفيتش هى أن مصر فى حاجة ماسة إلى المياه، وأن العقبة الكبرى فى تطور مصر الاقتصادى هى عدم كفاية مياه الرى، الذى ما يزال يتم باستخدام قوى الإنسان والحيوان وبأساليب أقدم من الفراعنة. وكان الأسلوبان الشائعان فى الرى هما الشادوف والساقية. وفى الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقية. وطالما كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساسًا، تزرع الغلال والعدس للاستهلاك المحلى وتصدر بعضه، فإن عجز أساليب الرى سيظل غير محسوس بدرجة كافية. غير أن حلول رواج القطن بمحصوله النقدى وفرص الربح، يقدم حافزًا على التغيير.

إن القطن المصرى نبات يحتاج إلى مياه كثيرة. وإغراق الحقل ثلاث مرات بالمياه هو الحد الأدنى للحصول على محصول طيب، ويستحسن أن يكون الإغراق سبع أو ثمانى مرات. فالحقل المروى جيدًا فى القرن التاسع عشر يمكن أن يعطى حوالى ١٠٠٠ كيلوجرام للهكتار، بينما يعطى نفس الحقل إذا كان الرى ضعيفًا أقل من ٢٠٠ كيلوجرام. ومعنى هذا أنه عندما كان القطن يباع فى الإسكندرية بأكثر من فرنكين للكيلوجرام - يمكن أن يكون الرى الجيد سببًا فى إضافة

ألفى فرنك عن الهكتار إلى الدخل السنوى، بل وسببًا فى زيادة المساحة المنزرعة. ومثلا كان لوكوفيتش يعتقد أنه يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطنًا فى الصعيد (وهى ٤٤٠،٠٠٠ هكتار من بين ١.٤٧٠.٠٠٠ هكتار متاح فى الصعيد).

وكانت خطة لوكوفيتش فى غاية البساطة: أن تحل الآلة البخارية محل الإنسان والحيوان. وتتولى شركته تأجير المضخات للملاك، وتركبها وتحافظ عليها، على أن يدفع الملاك للشركة مبلغًا يتناسب مع الماء المقدم. وفى أوائل ١٨٦٣ قدم لوكوفيتش مشروعه إلى إسماعيل طالبًا الترخيص الرسمى به؛ وإذ رأى إسماعيل فى المشروع محاولة لربط حكومته بالتزامات ووضع الأساس لمطالبات جديدة فى المستقبل، رفضه. ولكن لوكوفيتش أصر قائلا: إنه لا يطلب من إسماعيل امتيازًا بالاحتكار أو معونة بأى شكل، وإنه ينوى تأسيس شركة مساهمة تخضع للقانون المصرى، وإنه لا يحتاج إلا إلى الإذن المفروض أن تحصل عليه كل شركة من هذا النوع فى البلدان الأوربية. وإذ كان إسماعيل محاصرًا بسابقة الموافقة على شركة التجارية المصرية، اضطر إلى الموافقة فى نهاية الأمر.

وفى نفس الوقت كان لوكوفيتش يتطلع حوله باحثًا عن التأييد المالى. وكان المصدر الواضح هو ديرفيو الذى كان آنذاك فى قمة مهنته. وفى ١٠ يوليه ١٨٦٣ اتفق الرجلان، وفى ١٩ يوليه تقدم لوكوفيتش بطلب الترخيص الرسمى، وبعد يومين حصل عليه.

وفى نفس الوقت تم تنظيم الشركة، إذ جمع ديرفيو خلاصة المجتمع المالى المصرى - ريسينير، أوبنهايم، أنطونيادس.. الخ - ووضع لائحة وأحالها للخديوى للموافقة. وعند هذه اللحظة حدثت المفاجأة، فقد رفض إسماعيل الشركة الجديدة.

واستدعى إسماعيل ديرفيو إلى القاهرة، وأنّبه على تدخله فى هذا الموضوع وطلب منه الانسحاب من الشركة الجديدة. وفى نفس الوقت أمر إسماعيل موظفيه أن يعتبروا ترخيص الشركة لاغيًا، وأن يمنعوا لوكوفيتش وعملاءه من الإعلان عن نشاطهم أو ممارسته فى داخل البلاد. وعلى ضوء موقف الخديوى انسحب أصحاب المشروع وماتت الشركة قبل أن تولد.

لماذا انقلب إسماعيل ضد الشركة الزراعية؟ فى ظل التفسيرات المتناقضة القائمة يبدو أن أفضل تفسير هو خشيته أن تعتدى الشركة بنشاطها على أثمن ضمان فى يد أى حاكم لمصر منذ ستة آلاف عام: السيطرة على مياه الرى. ولقد بنى إسماعيل - مقتفيًا تقاليد سلفه - ثروته الضخمة إلى حد كبير بالتحكم فى مياه الرى. وهو لا يستطيع اليوم أن يسمح للوكوفيتش أن يقيم آلاته على ترع مصر وأنهارها وأن يؤسس بينه وبين الفلاحين حقوقًا ملزمة بكل قوة ونفوذ الدول الأوربية، والأكثر من ذلك - وإن كان أقل أهمية - أن إسماعيل كانت لديه خططه

الخاصة باستيراد المضخات البخارية وبيعها لزراع القطن. وعندما واجه القنصل الفرنسي إسماعيل بهذه الحقيقة كتفسير لعداء الخديوى للوكوفيتش، أنكر إسماعيل هذا بقوة. ومن المحتمل أن الفكرة لم تكن قد اختمرت تمامًا فى ذهنه بعد، ولكن الحقيقة تظل بعد كل ذلك إن إسماعيل - بعد وباء الماشية - أصبح أكبر مستورد للآلات البخارية فى مصر وأنه باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين.

وفى نفس الوقت استطاع لوكوفيتش أن يحقق فكرته ويحصل على ترخيصه. فإذ تخلى عنه الممولون فى مصر، حول المهندس نظره إلى أوربا حيث نجح فى إثارة اهتمام عدد من الرأسماليين الذين أغرتهم فرصة الربح أو إمكانية التعويض، ووافق لوكوفيتش على عرض رجل يدعى كولونيل كومت دى كيس الذى قدم ٥٠٠ ألف فرنك عربونًا على نواياه. عند هذه اللحظة أعرب ديرفيو وأوبنهايم عن استعدادهما للمشاركة فى المشروع. وشعر كيس - على رغم تردده - أن نفوذ هذين المصرفيين بالإسكندرية من الضخامة بحيث يستحيل تجاهله أو معارضته. وهكذا تكونت الشركة الجديدة على أساس الجمع بين مجموعة ديرفيو الأصلية واتحاد كيس، وأصبح لوكوفيتش المفتش العام المسئول عن العمليات. واتفق على تسمية الشركة بـ «الشركة الزراعية الميكانيكية المصرية».

بعد هذا يصعب تحديد تاريخ الشركة، فكثير من الوثائق المتاحة (وبعضها أعد أصلا لأغراض قانونية أو نزاعية) تتناقض تناقضًا واضحًا. فلوكوفيتش - الذى أبعده فى النهاية حلفاؤه الأغنياء - يصور ديرفيو وأوبنهايم وبقية مجموعة الإسكندرية كأدوات فى يد الخديوى لم يهتموا بالشركة إلا بعد أن فشلوا فى منع قيامها، أى إنهم جواسيس ومخربون. ولا تؤيد مراسلات القنصلية الفرنسية آنذاك ووثائق متأخرة، وجهة النظر المتطرفة هذه تمام التأييد. إلا أن الأدلة توضح أن ديرفيو على وجه الخصوص كان خادم إسماعيل المطيع يشغله أساسًا أن يتناسب نشاط الشركة مع رغبات سموه. وإذا كان ثمة ما يصر عليه إسماعيل، فهو أن تتخلى الشركة عن كل اهتمام بالرى.

ولم يتم هذا التغيير دفعة واحدة. وبناء على طلب إسماعيل تغير اسم الشركة إلى (الشركة الزراعية الصناعية لمصر). وأعقب ذلك شهور من المفاوضات والتعديلات الجديدة. ولم يقدم دليل الشركة للجمهور إلا فى يوليه سنة ١٨٦٤ أى بعد سنة كاملة من مفاتحة لوكوفيتش الحكومة المصرية. وحدد رأس المال بمليونى جنيه، وسعر السهم عشرون جنيهًا يدفع منها ٤ جنيهات فورًا. ولقد كانت عملية طرح القرض غير موفقة. ولم تلتفت سوق لندن إلى الشركة بتاتًا، ووجد المنشئون والمؤسسون أنفسهم مثقلين بكميات كبيرة من الأسهم التى لم ينجحوا أبدًا فى التخفيف من عبئها. وفى أكتوبر قررت البورصة ألا تذكر أسعار أسهم الشركة الزراعية مؤقتًا.

ومنذ البداية كانت الشركة مزدوجة الشخصية: فلوكوفيتش يجوب أوربا باحثا عن مضخات وآلات ويتعاقد مع وكلاء فى داخل البلاد، وديرفيو والآخرون يستوردون آلات مماثلة لحسابهم الخاص بينما يستعدون لإعادة تنظيم الشركة. وعندما عاد لوكوفيتش فى أكتوبر ١٨٦٤ إلى مصر فخورًا بنجاحه فى التعاقد على آلات جديدة، وجد مجلس الإدارة لا يهتم بهذه الأنباء. وألقى ديرفيو خطابًا قصيرًا ذكرٌ فيه المجتمعين بعلاقته بالخديوى وحذر الحاضرين من خطر إغضاب الخديوى أو رجال الأعمال المحليين. وإذ كان لدى ديرفيو ما يدعو للقلق من هاتين الناحيتين، كانت تحذيراته حقيقية ومقنعة. وفى هذا الجو تم تطهير الشركة الزراعية فدفع بلوكوفيتش إلى منصب المراقب العام للشركة، وعين ريتشارد كوينج (شقيق زوجة ديرفيو) مديرًا للشركة بمرتب ٣٧,٥٠٠ فرنك فى العام، وعين أنسيلين (موظف بالقنصلية الهولندية وواحد من حاشية روسينار) مديرًا تجاريًا بمرتب ٢٥٠,٠٠٠ فرنك سنويًا. وإذا صدقنا رواية لوكوفيتش، فإن كل المجتمعين أثنوا على ديرفيو وروسينار لرفض كل منهما التصويت على صنيعته، بينما أيد كل منهما صنيعة الآخر.

وهكذا ففى الربع الأول من العام تخبطت الشركة فى محاولاتها المضى فى طريقين فى وقت واحد. وزادت الصعوبات المترتبة على انقسام الإدارة بعجز الإدارة المحلية فى الإسكندرية، وإذا اتخذنا من سجلات بنك ماركوارد نموذجًا، نجد أن الشركة الزراعية كانت مهملة فى مواجهة التزامها ومتسرعة فى طلبات الائتمان التى تقدمها. ففى أول خطاب للشركة، سألت الشركة الزراعية بنك ماركوارد كم من المال يستطيع أن يضعه تحت تصرفها. وأجاب البنك بمحاضرته المعتادة عن دور الائتمان كشىء مكمل للعلاقات المالية المنتظمة، وأفاد بأنه يفضل أن ينتظر ويرى قبل أن يلتزم بأى شىء. وانتظر بنك ماركوارد أربعة شهور قبل أن يرى شيئًا، ثم وجد أن الصفقتين الوحيدتين اللتين تعرض لهما كانتا من التفاهة بحيث اضطر أندريه أن يسأل الإسكندرية إن كانت هاتان الصفقتان ستنتهيان إلى أى شىء ذى بال.

إن الإدارة الجديدة تسلمت الشركة الزراعية فى أول عام ١٨٦٥. ونتيجة لإصرار إسماعيل من ناحية وعجز المديرين من ناحية أخرى فقدت الشركة أسباب وجودها وأصابها الخمول.

ومن حسن الحظ أن إسماعيل الذى وقف ضد الشركة أراد بعد ذلك أن يساعدها حتى يجعل منها أداته لكل لمشروعات العامة التى كان يخطط لها: تجميل مدينتى القاهرة والإسكندرية، تجديد ميناء الإسكندرية.. الخ، وقال إسماعيل إنه مستعد أن يعطى الشركة احتكارًا فى هذا المجال.

وسر ديرفيو من هذا التطور فى الأحداث، وتصور سلسلة من العقود تمتد فى المستقبل البعيد، كل منها يحقق أرباحًا مجزية، وكل منها يمثل فرصة لموظفى وأصدقاء الشركة للتعامل معها. وفى اجتماع مارس سنة ١٨٦٥ أعلن ديرفيو فى سرور البرنامج الجديد لمجلس الإدارة. وكنقطة بداية تتولى الشركة الزراعية شراء أعمال ف. باسيفى، مقاولون وتجار أخشاب الذين كانت لديهم عمولات من الخديوى وحده لم تدفع بعد. واتفق على أن يدخل باسيفى الشركة الزراعية كمدير عام مسئول عن العمليات. إن مستقبل الشركة أصبح مضمونًا على ضوء الطلبات المقدمة فعلا لها بما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه وإمكانيات طلبات أخرى قيمتها ٦٠٠ ألف جنيه. ووافق معظم المديرين باستثناء لوكوفيتش على برنامج ديرفيو، وكذلك وافق حملة الأسهم.

إن الاندماج مع باسيفى كان يعنى بل يفرض انفصالاً كاملا عن لوكوفيتش فقبل ذلك بثلاثة شهور، عندما عين ريتشارد، كوينج مديرًا، حاول المهندس النمساوى أن ينسحب من الشركة، ولكنه لم يجد من يشترى أسهمه. أما الآن – فقد كان ريتشارد مستعدًّا لأن يشترى هذه الأسهم، فأعطى لوكوفيتش القيمة الأصلية لأسهمه مضافًا إليها مبلغ ألف فرنك عن الـ ٦٪ التى تمثل نسبته فى أرباح الشركة، وعن عدد من العقود منحت له شخصيًّا قبل تكوين الشركة ثم رفضت الحكومة أن تفى بها.

ووفق رواية لوكوفيتش، كان ريتشارد يتصرف فى هذا المسألة كممثل لبنك ديرفيو وشركاه، الذى بدأ فى إعادة بيع هذه العقود للشركة الزراعية بربح قدره ٣٠٪.

إن لوكوفيتش كاتب يمتاز بالمزاح المر، وقد يسبب هذا الخلط فى ذهن قارئه. وهو يقول عن مزاحه هذا: إنه مزاح المهرج الذى يفضل الضحك على البكاء. فليس من الواضح مثلا ما يعنيه بعبارة (٣٠٪ ربح) وإن كان من المؤكد أنه لا يعنى سعر الشراء (الألف فرنك). ولا يمكن أن يمنح الطابع الخلافى لروايته عن تاريخ الشركة الزراعية، اتهاماته أى تأكيد. ومع ذلك فنحن نعرف أن ديرفيو وشركاه قد تنازلوا عن عقود الشركة الزراعية بربح قدره ٥٠٠ ألف فرنك. ولم يكن يعتقد ديرفيو أن ثمة شيئًا غير أخلاقى فى مثل هذه الصفقة. فكما كتب لأندريه، توقيع ديرفيو أن تحقق الشركة الزراعية حوالى مليون فرنك من هذه العمليات.

ولكن لكى تحقق الشركة الزراعية أرباحًا كان من الضرورى أن يكون لها عملاء قادرون على الدفع. ومن سوء الحظ أن عميل الشركة الأساسى كان فى ضائقة مالية. وبسبب نقص الأرصدة اضطر إسماعيل إلى أن يؤجل بعض مشروعاته التى يعتز بها، بل إن بعض الأشغال التى منحت بالفعل عقودها قد أوقفت. وهكذا أوقفت العقود التى باعها لوكوفيتش إلى ريتشارد وعقود

باسيفى أيضًا. وفى هذه الحالة الأخيرة أدى رفض الحكومة للترخيص بالبدء فى العمل المتفق عليه إلى التهديد باتخاذ الإجراءات القانونية. وكان إسماعيل هو الذى اقترح فكرة دمج شركة باسيفى مع الشركة الزراعية كأسلوب فى شراء مضايقيه بأموال الآخرين. ولقد تجاهل المديرون هذا الجانب من الصفقة وهم يعرضون الموقف على حملة الأسهم، ولكنهم لم يتجاهلوا هذا الجانب بعد ذلك عندما أرادوا أن يثبتوا مسئولية إسماعيل عن خسائر الشركة.

وكان معنى هذا فى الواقع أن الشركة الزراعية كانت تنفق مبالغ كبيرة على عقود يمكن أن تكون مجزية، وإن لم تنفذ بعد؛ وهى تعتمد بالكامل على كرم ونزوات الخديوى. وفى نفس الوقت كانت أحوال الشركة المالية سيئة تمامًا. فقد أنفق جزءاً كبيرا من رأس المال على مشروعات لوكوفيتش فى الرى التى تم التخلى عنها، وأنفق جزءاً آخر على شراء إقطاعية بالقاهرة ما زالت فى يد إسماعيل، وكانت الشركة تنوى تقسيمها إلى قطع صغيرة وبيعها بأرباح مجزية. وبعض هذه القطع بيعت بالفعل بأثمان مجزية مقسطة على عدد من السنوات، وبالتالى بدأت الشركة الزراعية تدخل هذا المدخل المقبل فى حساب أرباحها عن الشهور الثمانية الأولى، وتوزع الأرباح على هذا الأساس. وبضياع معظم رأس المال بهذا الشكل لم يكن غريبًا أن تضطر الشركة إلى دفع ثمن شراء شركة باسيفى سندات، بدلا من النقد.

وككل شركة تتعامل مع إسماعيل، كان على الشركة الزراعية أن تتعلم أن تعيش على أساس استبعاد أوراق الحكومة المصرية. وفى مايو سنة ١٨٦٥ بدأت تأخذ كدفعات مقدمة عن أشغالها – سندات قصيرة الأجل من وزارة الأشغال العمومية، وخلال شهر واحد تم التخلص عن طريق بنك ماركوارد من الدفعة الأولى من هذه الضمانات التى قدمتها الحكومة المصرية من خلال بنك ديرفيو وشركاه. ولقد كان بنك ماركوارد حريصًا على تنمية علاقاته مع الشركة الزراعية واجدًا فى تزكية ديرفيو للشركة ضمانًا إضافيًا. أضف إلى ذلك أن هذا البنك كان يعتبر سندات الخزانة المصرية استثمارًا طيبًا، إذ إن فائدتها ٨٪ بينما فائدة سندات بنك فرنسا هى ٣٪ وفائدة سندات بنك إنجلترا هى ٣٪ أو ٣,٥٪: غير أن الدفعة الثانية من هذه السندات قد أثارت صعوبات عديدة. فقد أخذت الشركة الزراعية سندات لم توقع وترخص فى الوقت المناسب من جانب وزير الأشغال العمومية والقنصلية الفرنسية، وأرسلت هذه السندات فى أواخر يونية إلى ماركوارد وسحبت مقابلها دون أن تتأكد مقدمًا ما إذا كان بنك ماركوارد يود أن يتكفل مرة أخرى بعملية من هذا النوع. وقد سحبت الشركة الزراعية بزيادة عن قيمة السندات تبلغ حوالى ٦٠٠ ألف فرنك، والأسوأ من هذا كله أن الشركة ظهَّرت السندات باسم بنك ماركوارد، وبذلك جعلت من المستحيل عليه أن يبيعها. كتب للبنك من باريس يقول: (من المؤكد أنه لا يناسبنا أن ننادى على اسمنا فى السوق لبيع هذه السندات).

لقد كان هذا الحدث يمثل إهمالا مفزعًا. أسوأ بكثير من طلب الائتمان فى ١٨٦٤. وفرض أندريه قواعد قاسية على الشركة أن تراعيها. فأولا: لن يتعامل بنك ماركوارد فى السندات المصرية بعد ذلك، وكل السندات المرسلة من الشركة الزراعية لن تقبل إلا على أساس أنها غطاء لصفقات تجارية وبضمان بنك ديرفيو. ومن الضرورى أن يغطى كل سحب على هذه الضمانات بسندات قصيرة الأجل قبل حلول الوعد.

ومنذ هذه اللحظة كان رصيد الشركة الزراعية متطابقًا مع رصيد بنك ديرفيو وشركاه. وانقضت بقية ١٨٦٥ دون صعوبات بفضل المدفوعات من السندات المصرية، التى مكنت الشركة من متابعة أعمالها التى لا تعطى ربحًا سريعًا، مثل تجديد ميناء الإسكندرية وإصلاح القلعة وحفر ترع الرى وبناء قصور جديدة.

وإلى حد كبير ضاع الصيف دون عمل، وأدت الكوليرا إلى توقف كل شىء. وعلى الرغم من أن الدكاكين والمحلات قد ظلت مفتوحة بناء على طلب الحكومة لتقليل البطالة والتذمر، لم يتحقق الكثير. وفى نهاية سبتمبر وافق اجتماع لحملة الأسهم على أن يدفع المساهمون أربعة جنيهات جديدة عن السهم. ولقد أعلن هذا القرار فى إنجلترا وفرنسا فى أكتوبر، ولكن كثيرًا من المساهمين لم يستجيبوا.

وفى نهاية العام كانت أحوال الشركة الزراعية قد ساءت مرة أخرى، ولم يكن من الغريب أن يفكر ديرفيو، وهو الذى يتدهور شخصيًا، فى ضم الشركة المريضة الخاضعة إلى بنكه حتى تصبح أداة فى محاولاته للنهضة. وفى ديسمبر ١٨٦٥ عاد من رحلة طويلة فى أوربا وقد أعدّ خططه لدمج بنكه والشركة الزراعية فى شركة جديدة تدعى «الشركة المصرية للائتمان والصناعة».

لقد كان على الشركة الجديدة أن تجمع أفضل الصفات: فهى بنك كبنك ديرفيو وشركاه، يتعامل مع الحكومة المصرية وتجار الإسكندرية والقاهرة. وهى ٠ كالشركة الزراعية - تتعاقد مع الأشغال العامة. وأخيرًا فهى اتحاد تجارى يتخصص فى استيراد المواد والآلات للبناء والزراعة، كما كان يحلم لوكوفيتش.

ومن وجهة نظر ديرفيو فإن للشركة الجديدة مزايا غير اقتصادية هامة. فمن بين المذكرات التى أعدها لتبرير الدمج كانت هناك واحدة بعنوان (مقدمة سياسية). وقد أوضحت هذه المذكرة أن إنجلترا وفرنسا قد تنافستا دائمًا على النفوذ والمركز فى مصر، وأن إنجلترا قد كسبت هذه المنافسة اقتصاديًا. لماذا؟ بسبب الفارق فى الطابع الوطنى بين البلدين:

«إن روح الفروسية لدينا، وطابعنا فى الاندفاع نحو نصر التقدم والمدنية، وطموحنا النبيل فى تعريف شعوب العالم بالتطورات الفكرية والروحية التى نعتز بها. كل هذا أدى بنا منذ حكم محمد على إلى اعتبار أنفسنا حماة مصر. إننا أقل اهتمامًا بمصالحنا المادية، وأكثر انشغالا بإنهاض بلد تربطنا به ذكريات عظيمة، ولهذا زودنا مصر لأكثر من أربعين عامًا بالمعلمين من جيشنا وبحريتنا وبالمهندسين والأطباء والأساتذة والفنانين الذين ساهموا بشكل ضخم فى إدخال نسمة حياة جديدة إلى مصر القديمة المريضة لعدة قرون.

أما إنجلترا فقد استهدفت هدفًا مغايرًا تمامًا. فهى أقل انشغالا بالنهضة الروحية لشعب وصلت به العبودية والفقر إلى الحضيض، ولم تر إنجلترا فى يقظة مصر وطموحها الجديد إلا الجانب المادى والتجارى. لقد أغرقت إنجلترا السوق المصرى بالمنسوجات القطنية والآلات والفحم، وبذكاء عملى لا يمكن إنكاره توقعت إنجلترا الحركة الصناعية والزراعية التى كان حتمًا تنتهى إليها سياسة محمد على ولم تخش إنجلترا أن تدفع لحساب المستقبل الذى ينتظر مصر، وأن تقدم لها المال الضرورى لتحولها.

ولا ينبغى أن نخفى على أنفسنا أن تصرف إنجلترا قد أكسبها عطفًا يفوق العطف علينا، من جانب شعب ما زال جاهلا وما زال يحمل علامات العبودية الطويلة. إن أفكارنا العظيمة ومشاعرنا الكريمة لا تستطيع أن تنتشر على نظام يرضى المصالح المادية التى خلقها رخاء غير متوقع فى أعقاب فقر مدقع».

إن هذا الموضوع يعتبر فى عام ١٨٦٥ قديمًا، وهو يذكرنا باحتقار نابليون «لأمة أصحاب الحوانيت». وإن الإنسان يتساءل عن رد فعل هذا الكلام على رجل مثل الفريد أندريه.

وعلى أية حال فقد كان ديرفيو كما هو، الوطنى العظيم الذى وجد فى فشل بلاده تجاريًّا فشلا له هو. ومضت المذكرة توضح أن البريطانيين يتكلفون بثلاثة أرباع الصادرات والواردات المصرية، وأن الفرنسيين لا يتكلفون إلا بالثمن. وصحيح أن الإنجليز يرسلون سلعًا سيئة النوع، ولكنهم أكبر استعدادًا لتكييف منتجاتهم وفق الذوق المحلى. أما المصدرون الفرنسيون فهم مشهورون بعدم المرونة. والبريطانيون يقرضون النقود بسخاء - ١٨٥ مليون فرنك خلال سنوات قليلة. أما الفرنسيون فما زالوا يترددون فى ذكر أى قرض مصرى.

لقد شعر ديرفيو أن الوقت حان لطرح الضمانات المصرية على نطاق واسع. والشركة الجديدة تستطيع أن تقدم نفسها للجمهور وفى يدها عقود حكومية بأكثر من عشرين مليون فرنك، وتوقعات بأكثر من ٣٥ مليونًا، وهى عقود تحقق ما بين ٢٥ إلى ٣٠ فى المائة ربحًا. ومن المؤكد أن الحكومة المصرية ليست فى الوضع الذى يسمح لها أن تدفع عن هذه الأعمال نقدًا، ولكنها

كانت مستعدة أن تحول السندات التى يمكن أن تباع بدورها فى أوربا. لقد أرادت الحكومة أن تدفع فائدة منخفضة على هذه الضمانات، ٧٪ مثلا. وكان ديرفيو يشعر أن على الشركة أن تقبل هذا، وأنها ستجد فى العقود المجزية والمزايا غير المباشرة تعويضًا كافيًا لها. كتب ديرفيو يقول: «بهذا يمكننا أن ننجح فى دفع الخديو إلى الطريق الذى يود بكل قلبه أن يمضى فيه، وأن نحتكر كل أشغاله». وتمضى المذكرة فتذكر طموح إسماعيل إلى الشهرة والعظمة، ورغبته فى أن يضع الإسكندرية والقاهرة فى نفس مستوى مدن أوربا، وفى أن يجذب الغربيين إلى بلاده. وتوضح المذكرة أنه يمكن كذلك للشركة أن تحقق ثروة فى التعامل مع العملاء الخصوصيين - وعلى وجه الخصوص فى استصلاح وبيع الأراضى الزراعية.

وأصبح ديرفيو مديرًا لشركة الائتمان الجديدة، وكان رأس مالها مليون جنيه، بما فى ذلك ٤٠٠,٠٠٠ من حملة أسهم بنك ديرفيو وشركاه الذين رحب معظمهم بالاندماج باعتباره فرصة لتحويل استثمارهم إلى أسهم لحامله قابلة للتداول فى السوق. وبالمثل كان من المتوقع أن يرحب أصحاب الشركة الزراعية بالاندماج، إذ إنه يحررهم من الالتزام بدفع ١٢ جنيهًا عن كل سهم.

ومع ذلك فقد افترض أن ٤٠٪ من ملاك الشركة الزراعية سيرفضون فكرة الاندماج. وعلى ذلك لم يكن ديرفيو يعتمد على أكثر من ٢٤٠,٠٠٠ جنيه من هذا المصدر. أما إسماعيل، المشجع دائمًا على إنشاء مؤسسات ائتمان فى مصر، فقد وعد بدفع مبلغ إضافى قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه. وأصبح المجموع بذلك ٧٢٠,٠٠٠ جنيه وهو أقل من رأس المال المعلن عنه، بل أقل من المبلغ الكافى لبدء العمليات وهو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه. غير أن ديرفيو كان واثقًا من تدبير بقية المبلغ دون عناء كبير. وأخبر أندريه أن شركات فروهلنج وجوش وكافان، ولوبوك وشركاه والشركة التجارية المصرية وأوبنهايم - نيفى، كلها مستعدة لإضافة مبالغ كبيرة إلى المبالغ التى لها فى الشركة الزراعية. ثم هناك بيوت أخرى فى مصر وأوربا ذات مصالح هامة فى الشركة القديمة بحيث تدعوها هذه المصالح إلى المساهمة فى الشركة الجديدة.

وصل ديرفيو إذن إلى الإسكندرية مملوءًا بالثقة، فالسنوات العجاف قد انتهت. وفى خطاب بتاريخ ١٢ ديسمبر أعلن مسرورًا أن مشاكل شركته قد رتبت، وأنه حتى وفق أشد التقديرات تحفظا ستدفع شركة ديرفيو وشركاه ١٠٪ ربحًا عن السنة المنتهية فى يونيه ١٨٦٥ بالإضافة إلى ١٥٪ عن التصفية فى ٣١ مارس التالى. وبالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن مصالحه الخاصة ومصالح بنكه، يكفيه أن يحمل فى حقيبته خلاص أناس عديدين آخرين.

كتب يقول: «إننى آت إلى مديرى الشركة الزراعية كالمسيح، فنشاطهم كسيح لنقص رأس المال والإدارة، وأنا أحضر لهما هذين».

وكالعادة خيب الواقع آمال وحماس ديرفيو. فعلى الرغم من تأكيده لأندريه أنه لن تكون هناك صعوبة فى تدبير المبلغ الباقى من رأس مال الشركة المقترحة، وجد ديرفيو المستثمرين فاترين. وقد اعترف خطاب ١٢ ديسمبر بالترحيب الشديد بأية مساهمة تأتى من فرنسا. وفى نفس الوقت تدهور الوضع المالى للشركة الزراعية بشكل يدعو إلى القلق. فقد كان هناك تجاهل لعيوب الشركة خلال أشهر الهدوء الطويلة. أما الآن فإن الجهد المبذول لإعادة دوران العجلات فضح تآكل الآلة ذاتها.

وفى نفس الوقت لم تكن حالة بنك ديرفيو وشركاه أفضل كثيرًا. فحساب البنك عن العام الذى ينتهى فى ٣٠ يونية ١٨٦٥، كما أعد فى نهاية ديسمبر يظهر ربحًا صافيًا قدره ١.٦٦٩.٢٤٨ فرنكًا، مما يمكن البنك من دفع فائدة ٦٪ على رأس المال وأرباح أخرى قدرها ٦٪، ويمثل هذا الوضع تدهورًا حادًا بالنسبة للسنوات السابقة. والأسوأ من هذا أن حساب البنك يوضح أن ربع ممتلكات البنك فحسب (وتقدر بحوالى ٢٢.٤٣٦.٥٦٠ فرنكًا) فى حالة سيولة. أما الباقى فيتكون من بضاعة وآلات مخزونة، ومن قوارب بخارية وأراض وأسهم فى مشروعات أخرى، ومدفوعات للحكومة المصرية. وحسابات مشبوهة وسحب زائد عن الحد من الحساب الجارى. وتحت هذا البند الأخير كان إسماعيل أكبر مرتكبى الإثم.

وجوهر الصعوبة هو عدم رغبة الحكومة المصرية والدائرة السنية فى دفع ديونهما. والأولى كانت محرجة مؤقتًا نتيجة توقف أوبنهايم عن دفع دفعات قرض السكة الحديدية. والثانية كانت تنتظر فى أمل أن تسفر عملية باستريه عن شىء. ولكن الشركة الزراعية لا تستطيع أن تنتظر. وحاول ديرفيو أن يصلح أحوالها عن طريق ائتمان كبير من بنك ماركوارد. وفى خطاب ٢ يناير ١٨٨٦ طلب ديرفيو ٥٠٠.٠٠٠ فرنك وحصل عليه بضمانه الشخصى، فقد كان أندريه لا يثق فى الشركة الزراعية، واستهلك الائتمان قبل تأكيده.

وفى القصص الخرافية فحسب يستطيع الناس أن يوقفوا السدود بأصابعهم ففى خلال أسبوع قرر ديرفيو أن الشركة الزراعية قد استعصت على الإصلاح، وأنه من الأفضل أن تحل تمامًا وأن نستصلح منها الأجزاء القابلة للاستعمال. وبدلا من تصفية بنكه ودمجه فى الشركة الزراعية، قرر ديرفيو أن يصفى الاثنين معا وينشىء شركة جديدة. ولهذا التدبير ميزة تقديم العملية للجمهور كصفقة بين شريكين متساويين. وهكذا أصبح من الواضح أن ديرفيو لم يعد سعيدًا بفكرة امتصاص الشركة الزراعية لبنكه.

وظلت المشكلة الرئيسية هى جمع ما لهاتين الشركتين لدى الخزانة المصرية. هنا كان لخطط ديرفيو عيوب جدية. فقد نقل نوبار باشا من وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة الخارجية، وكان تعيين نوبار فى الخارجية بمثابة مكافأة له على جهده فى مفاوضات القناة. وقد كانت النية متجهة إلى إجراء هذه الترقية منذ نوفمبر أو قبل ذلك. ولكن بينما اعتمد نوبار على أنه سيظل فى مقعده كوزير للأشغال العمومية (كانت لدى نوبار شخصيًا مصالح مالية أراد أن يكون قريبًا منها) إلا أن عدم دقته فى قرض أونبهايم قد كلفه مقعده.

وأبرق ديرفيو بالأنباء السيئة إلى أندريه، ورد الأخير قائلا: إنه يأمل أن يكون ديرفيو قد استفاد من الأيام الأخيرة لنوبار فى وزارة الأشغال بمنحه بعض العقود المفيدة. وضاع هذا الأمل، وكما اعترف ديرفيو فى خطاب ٣ فبراير كان نقل نوبار (ضربة وقحة).

«ومما يزيد الأمر خطورة أن الدافع إلى هذا النقل هو الاتهامات الباطلة التى قيلت ضد هذا الصديق وضدى. فالناس يقولون: إننا اتفقنا سويًا على رفع حساب الفواتير واقتسام المبالغ. ولقد كشفت هذه الأكاذيب بسرعة واستعاد نوبار كل نفوذه عند الخديو».

ولكن تفاؤل ديرفيو كان بلا أساس. فليس هناك مجتمع لا يعلق فيه مثل هذا الطين، والأكاذيب يمكن أن تكون قاتلة فى مؤامرات القصور الشرقية ولم تكن التأكيدات التى تلقاها نوبار وديرفيو، والابتسامات القلبية، والمصافحات الودية، تعنى أكثر من أن إسماعيل قد قرر أن يخفى شكوكه مؤقتًا. وفى نفس الوقت أبعد نوبار عن كل الشؤون المالية، ووجد ديرفيو أنه يستحيل الاقتراب من الخزانة.

«كنت فى القاهرة مع عائلتى لمدة أسبوعين. وأنا أموت كمدًا من الصباح إلى المساء فى وجه المصاعب التى أقابلها، وأؤكد لك أننى فى حاجة إلى جرعة كبيرة من الصبر حتى لا أهدم المنزل. فإلى جانبى توجد نوايا الخديو الطيبة والخيرة ومع ذلك فلست أستطيع الوصول. فكيف تكون أحوالى إذن لو كان الخديو معاديًا لى!! وفى الحكومة فراغ وخمول وسوء نية إلى حد لا يصدق».

وبينما طالب ديرفيو بإلحاح بملايينه الستة من الفرنكات، وخمسة ملايين أخرى للشركة الزراعية لدى الحكومة، وبينما ناقش كل المسئولين الذين كانت لديهم تعليمات أن يعاملوه بكل أدب ولا يدفعوا له قرشًا واحدًا، وبينما يطارد ديرفيو إسماعيل الذى تجمد قلبه بالإفلاس المتوقع، وباختصار بينما استهلك ديرفيو نفسه محاولا أن ينتزع الماء من الحجارة، ظهر بريفى فجأة فى لحظة احتياج مصر معلنًا عن تأسيس بنك جديد مشمول بعطف الخديو.

واستاء ديرفيو وشعر بالغيرة وكتب إلى أندريه يقول: إن بريفى كان من المهارة بحيث دفع إسماعيل إلى الاستثمار فى شركته، ولكنه سيتعلم أن يأسف على هذا الشرف فالخديوى وضع مندوبه فى البنك كأحد الشركاء النشيطين. وفى نفس الوقت فإن هذا الدليل الجديد على خرافة عطف إسماعيل عليه لم تزد صديقنا إلا رغبة فى مضاعفة جهوده للبحث عن نقود لإسماعيل فى باريس، حتى يستطيع إسماعيل أن يدفع بعضها له وللشركة الزراعية.

والحق أن ديرفيو لم يكن فى حاجة إلى الشعور بالغيرة، فقد فشل بنك بريفى قبل انتهاء العام.

***

اقتربت الكوميديا من نهايتها. وعلى الرغم من استعداد إسماعيل لأن يقدم تشجيعًا شفويًا (بل إنه كتب تزكية قوية لشركة ديرفيو المقترحة) فإن المساهمات لم تتوال. والمبلغ الذى توقع أن يدبره بسهولة فى مصر (١٢٠ ألف جنيه) ثبت أنه القشة الأخيرة. لقد فقد اسم ديرفيو كل سحره، ورجال الأعمال الآخرون كانوا أيضًا ينتظرون ليجمعوا ما لهم عند إسماعيل. وثبت أن بنك ماليه وبيربيه لا يودان المساهمة فى الشركة الجديدة، بل إن بعض حملة الأسهم فى بنك ديرفيو وشركاه -- الذين افترض تأييدهم للمشروع – كانوا ينتهزون الفرصة للهرب. وفى ١٧ مارس أى قبل انتهاء المدة المحددة بأسبوعين لتكوين الشركة الجديدة تقدم بعض حملة الأسهم فى الشركة الزراعية طالبين محاكمة رئيس مجلس الإدارة بتهمة سوء استخدام وظيفته.

وهكذا وقعت إرادة الله. وفى خطاب بتاريخ ١٩ مارس كتب ديرفيو إلى أندريه عن (أيامه الصعبة) يقول:

«تخيل أنه كان علىّ أن أظهر أمام محكمة البوليس فى القنصلية الفرنسية متهمًا بالتفريط وسوء استخدام الثقة! يبدو لى أننى كنت فى حلم وكابوس مفزع».

وصحيح أن ديرفيو كسب القضية ولكن المحاكمة فرضت صدامًا بين أصدقائه ومدعى صداقته. ومات عدد من الأوهام خلال هذه العملية. إنه يقول: «إن الامتحان الذى قبلته بارتياح كامل يثير اشمئزازى على رغم ذلك من أناس وأشياء فى هذا البلد. وإذا أضفت إلى ذلك عدم تقدير الخديو لوفائى المخلص فإن كل ذلك يجعلنى أتخلى عن فكرة إنشاء شركة جديدة». وانتوى ديرفيو تصفية الشركة الزراعية وتحويل العقود المتوقعة إلى أوبنهايم وأن يظل بقية مدته كمدير لشركة ديرفيو وشركاه «أرجو أن تخبر ديبان أننى لن أكون آسفًا إذا لفت نظر م. بهيك إلى هذه المسألة».

وهكذا بدأت عملية «صلب» ديرفيو، الذى عاد إلى مصر منذ ثلاثة أشهر فحسب «وكأنه المسيح!»، كما وصف نفسه!